

ترك وعجم

هل صارت تركيا «نظام حرب»
تحت حكم أردوغان؟

الخوف. وعلى عكس «المشتبه بهم المعتادين» الذين يستهدفهم إرهاب الدولة التقليدي، وهم الإكراه والعلويون والشبوعيون، فإن دولة الخوف الجديدة هذه لم تترك أحداً غير مشتبه به، خاصة من هم في الدرجات الأعلى من الطبقة البيروقراطية في الجيش والمؤسسات المدنية.

وقد أفرز طموح أردوغان للسلطة المطلقة نظاماً مستبدًا يزداد قهراً يوماً بعد يوم، لكنه يزداد ضعفاً أيضاً. بيد أنه على الرغم من أن من هم في النظام يعتبرون أنفسهم مؤسسي تركيا الجديدة الثوريين، فإن هذا النظام يفتقر إلى برنامج طويل الأجل، ويفتقر أيضاً إلى وجود بوصلة أيديولوجية متماسكة ورأس مال بشري. وبدلاً من هذا كله، لجأت النخبة الحاكمة في تعاملها مع الطوارئ إلى العنف الشديد لكي تسيطر على كل أزمة بافتعال أزمة أكبر.

بمعنى آخر، فإن النظام قدّم منذ الانقلاب الفاشل نموذجاً يحاكي «القيادة الثورية»، أحدث من خلاله دماراً من دون أن يبني مؤسسات لنظام جديد.

نتيجة لذلك، فإن الاستبداد الأردوغاني قضى فعلياً على تركيا القديمة، التي كانت محفوفة بالمخاطر، من دون أن يؤسس لنظام قفافي أو سياسي أو اجتماعي جديد يتحقق فيه عنصر الاستقرار. وما زال هذا الاستبداد يشكل قوة هدامة، تستمد طاقتها من تدمير النظام القديم. وإذا كانت الانتخابات الرئاسية، التي أجريت في 24 يونيو 2018 ومنحت أردوغان سلطات غير مُقيّدة تقريباً، قد استندت فعلياً إمكانية إعادة تأهيل النظام على يد المعارضة عبر الوسائل الدستورية، فإن الهزيمة المفهينة التي منيت بها كتلة النظام في إعادة انتخابات بلدية إسطنبول في يونيو الماضي أظهرت أن هناك حدوداً لاستبداد أردوغان السياسي في الداخل.

وبدت على أردوغان بالفعل علامات واضحة على فقد سيطرة الكتلة الحاكمة، تجلت في رسائله المترددة وحالة السخط داخل حزب العدالة والتنمية بعد الإفصاح المفجّع في انتخابات بلدية إسطنبول في 31 مارس الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القرار الفاضح وقصير النظر بالضغط من أجل إعادة انتخابات إسطنبول، وما تبع ذلك من إهانة صندوق الاقتراع، لم يكشف فقط عن هشاشة كتلة نظام أردوغان، وإنما أظهر أيضاً أن حالة الافتتان بشخصية أردوغان باتت قاب قوسين أو أدنى من الزوال.

ومثل الهجوم على سوريا في التاسع من أكتوبر 2019 نقطة تحول أخرى، ومنعطف كبيراً في الدراما السياسية المستمرة في تركيا.

وليس ما أشير إليه هنا هو أن الهجوم العسكري على المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الأكراد هو مناورة يقوم بها نظام أردوغان للتشبث بالسلطة. أيضاً، لا أقول إن هذا الإجراء يمكن أن تفسره ببساطة معاداة النظام للأكراد. لكنني أشير هنا إلى الهوية المتزايدة بين نقاط ضعف النظام وصورة الإمبراطورية العظيمة التي رسمتها النخب لنفسها، والتي تغذي العمل الدفاعي المتطرف المفقّر إلى اللباقة في كل أنحاء العالم تقريباً.

أقول إنه بحلول التاسع من أكتوبر الماضي، صارت تركيا تتبنى نظام حرب نشط جعل الحدود شيئاً من الماضي. بعد ذلك، يعتمد مصير تركيا السياسي في الداخل بشكل عام على المتغيرات خارج الحدود. وستواجه العالم، والمنقذين، ومؤيدي التهذبة، ومناصرى النظام الحالي على حد سواء، مشكلة تركية متنامية، سيكون عليهم التعامل معها.

تحولت تركيا في السنوات الأخيرة، إلى بناء نظام علاقات خارجي يقوم على مراكمة العداوات والمشاكل الدولية والإقليمية، في تناقض كلي مع سياسة «صفر مشاكل مع الجوار» التي تبنتها البلاد سابقاً. التحول الذي أمله منطلقات فكرية وأيديولوجية متداخلة، ستكون آثاره السياسية والاقتصادية بالغة الخطورة، إلى درجة أن العالم بأسره أصبح يتعامل مع نظام حرب لا يرى ضيقاً في جعل الحدود شيئاً من الماضي.

تُستت أنظار المتابعين للمشهد بعيداً عن أنماط إعادة توزيع هيكل النخبة وأهداف صياغة السياسات التي تنتهجها تلك النخب.

ومع وضع هذه الأسئلة في الحسبان، أود أن أتناول بالتحليل المسارات السياسية الوعرة التي تحرك فيها البلاد، خاصة في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة التي حدثت في عام 2016. فذلك الانقلاب الفاشل يمثل علامة فارقة، خاصة فيما يتعلق بالتصور الذاتي للنخبة الحاكمة، ورؤيتها لمصدر الشرعية السياسية.

بعد القضاء على محاولة الانقلاب، لم يعد صندوق الاقتراع هو المصدر الأول للشرعية بالنسبة لكتلة النظام المنتصر، وبشكل أكثر تحديداً لرئاسة أردوغان. وبدلاً من تلك الشرعية، بدأت كتلة النظام تبرر شرعيتها من خلال الإشارة إلى دماء مؤيديها - أو «المواطنين الحقيقيين» - الذين خرجوا إلى الشوارع للقضاء على الانقلابيين. بمعنى آخر، فإن النخبة الحاكمة بدأت تنظر إلى نفسها «كطليعة ثورية» مخولة بممارسة سلطتها دون قيود، لإعادة تشكيل ملامح النظام السياسي والمجتمع والأعراف الثقافية.

هذه الرغبة تجسّدت في جهود تفكيك مؤسسات الدولة، وتجاهل أطر العمل الرسمية، وتصفية كوادرات الطبقة البيروقراطية، ومحو الرموز العامة التي تجسد النظام الذي يراه أردوغان عتقاً ويسميه «تركيا القديمة».

وبعبارة أشمل، فإن ما يميز المشهد السياسي التركي بعد الانقلاب عن الفترات السابقة من الاستبداد هو التقارب الفريد بين ثلاثة عوامل سياسية:

1- حالة صراع داخلي في الدولة.
2- حالة نفسية سياسية أعرضها تدل على الإصابة بجنون العظمة.
3- هذه التقاربات لها تداعيات كبرى على السياسة التركية والمجتمع، والآخر الأساسي هو التأسيس لدولة

تتمتع ذاتها.
كان من شأن فشل تحالف الشعب - الذي يضم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وحزب الحركة القومية الليميني المتطرف - في الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس العام الماضي، والخسارة المخزية التي مني بها التحالف في إعادة الانتخابات على منصب عمدة إسطنبول في يونيو، أن أثاراً شكوكاً بشأن مستقبل النظام.

أخيراً، في التاسع من أكتوبر 2019، بدأت القوات المسلحة التركية ووكلائها هجوماً عسكرياً منهوراً في مناطق من سوريا كانت تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

تشير هذه السلسلة المترددة من التطورات السياسية، بالتأكيد، إلى تحول هيكل مستمر في بناء السياسة التركية. ومن جهة أخرى، فإن حدة كل من هذه الأحداث غالباً ما تتشوش رؤية المتابعين للصورة الكاملة.

وفي كثير من الأحيان، تكون الإجابة على أسئلة مثل «ما الذي يخترق تحت سطح المشهد في تركيا؟ وما التداعيات المحتملة لمثل هذه التغيرات الهيكلية على السياسة

يكتان ترك يلماز
باحث تركي

على مدار السنوات الست الأخيرة، شهدت ما تعرف باسم «الديمقراطية الإسلامية» حالة من الانحطاط الشديد، بعدما كانت تلقى استحساناً كبيراً في تركيا في يوم من الأيام. فمنذ ربيع العام 2013، تعاني البلاد من حلقات متشعبة ومتتالية من الاضطرابات:

تحول التوتر، الأخذ في التصاعد بالفعل، بشأن مشروع بناء في واحدة من الحدائق العامة القليلة في وسط إسطنبول، إلى حالة من الاضطرابات المدنية الواسعة في أنحاء البلاد (احتجاجات حديقة غيزي، مايو-أغسطس 2013).

بعد ذلك بأشهر قليلة، شهدت الساحة السياسية انهيار كتلة النخبة الحاكمة قهراً (تحقيقات الفساد الفاشلة واعتقال شخصيات بارزة بين 17 و25 ديسمبر 2013).

أدت سياسة المغامرة التي تنتهجها أنقرة في سوريا إلى زيادة حالة عدم الاستقرار.

تصاعدت احتجاجات الإكراه ضد ممانعة الحكومة في السماح للمجتمع الدولي بتقديم الدعم لبلدية كوباني الكردية المحاصرة، وتحولت إلى أعمال شغب عرقية عنيفة في أكتوبر 2014. في الوقت ذاته، استهدفت مدن بوجرة من الهجمات التفجيرية الدامية.

إحدى نقاط التحول الرئيسية كانت عودة الصراع المسلح مع حزب العمال الكردستاني في يوليو 2015. تصاعدت أعمال القتال وتحولت إلى حرب من، مما أدى إلى تدمير بلدات كردية (يوليو 2015 - مايو 2016).

كانت محاولة الانقلاب العسكري، التي حدثت في 15 يوليو 2016، نتيجة لتراكمات حالة الانحطاط الشديدة هذه. أقر التحول من النظام البرلماني إلى نظام رئاسي يحكمه رجل واحد (الطراز التركي) يهاشم بسيط في استفتاء أبريل عام 2017، وانتخب رجب طيب أردوغان كأول رئيس لهذا النظام الجديد في 24 يونيو 2018.

كان من شأن فشل تحالف الشعب - الذي يضم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وحزب الحركة القومية الليميني المتطرف - في الانتخابات البلدية التي أجريت في مارس العام الماضي، والخسارة المخزية التي مني بها التحالف في إعادة الانتخابات على منصب عمدة إسطنبول في يونيو، أن أثاراً شكوكاً بشأن مستقبل النظام.

أخيراً، في التاسع من أكتوبر 2019، بدأت القوات المسلحة التركية ووكلائها هجوماً عسكرياً منهوراً في مناطق من سوريا كانت تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

تشير هذه السلسلة المترددة من التطورات السياسية، بالتأكيد، إلى تحول هيكل مستمر في بناء السياسة التركية. ومن جهة أخرى، فإن حدة كل من هذه الأحداث غالباً ما تتشوش رؤية المتابعين للصورة الكاملة.

وفي كثير من الأحيان، تكون الإجابة على أسئلة مثل «ما الذي يخترق تحت سطح المشهد في تركيا؟ وما التداعيات المحتملة لمثل هذه التغيرات الهيكلية على السياسة

الداخلية للبلاد، وعلى منطقة الشرق الأوسط ككل، أو حتى على المستوى العالمي؟» قريبة لتداعيات الأحداث سالفة الذكر، التي تغير الكثير من الحيرة. وكل حدث من تلك الأحداث فيه ما يكفي من الدراماتيكية التي

في العراق..
إيران تعتمد على الصدر
مهمة مزدوجة موكلة للصدر: إخماد التظاهرات
ومشاكسة الأميركيين

خارج الإرادة الإيرانية، وبعد اغتيال مغنية، تولى ربط الصلة بين حزب الله والمليشيات الشيعية العراقية، الموالية لإيران، القيادي في حزب الله، محمد كوثراني.

كان كوثراني يشرف على تجنيد الشباب الشيعة العراقيين للقتال في سوريا، تحت عنوان «الدفاع عن المراقدة المقدسة»، وكذلك تجنيدهم للقتال في اليمن مع الحوثيين، وقد عاد العديد منهم في التوابيت، وتحقت المليشيات بـ«شهادتهم».

بطبيعة الحال، لا يستطيع نصرالله التحرك في الجبال، خصوصاً بعد مقتل قاسم سليمانى ورفاقه بهذه الطريقة التي أخافت قادة المليشيات، ومن بينهم حسن نصرالله نفسه. لذا من الوارد أن يستمر محمد كوثراني في إدارة الملف العراقي لإيران، ولكن بصلاحيات جديدة، كانت لقاسم سليمانى نفسه، فلو أن أبا مهدي المهندس ما زال على قيد الحياة كان هو البديل عن سليمانى داخل العراق بلا منازع.

قد يقول قائل وهادي العامري وقيس الخزعلي أو الجزائري، وسواهم من المحسوبين على إيران أكثر من كونهم عراقيين؟

والإجابة أن هؤلاء غير مؤهلين لإدارة قيادة مجاميعهم، وليس لمهمة إدارة الملف العراقي لإيران، هذا، ومن دون إغفال دور السفير الإيراني في العراق نفسه، الذي تخترقه إدارة الولي الفقيه بعناية، ومن المؤكد أن مهام السفير الإيراني ستزداد، ولن يبقى مجرد سفير وإنما سفير دولة محتلة، لا يقل عن سفراء الاتحاد السوفيتي السابق في عواصم المنظومة الاشتراكية التابعة له، أو عن سفير مصر الناصرية بلبنان في أيام الوحدة السورية - المصرية، كل هذا سيكون بعد غياب قاسم سليمانى، الذي كان يُقيم تقريباً في بغداد، حيث مكتبه وسكنه، ويدخل ويخرج من دون علم أحد غير أبي مهدي المهندس الذي قتل معه، بمعنى أن العراق بالنسبة له مجرد أرض وشعب تابعين لبلاد.

لكن بعد مقتل سليمانى لا يمكن لإيران الاعتماد على نائبه إسماعيل قاني، الذي حل محله في قيادة «فيلق القدس»، إنما عملت إيران على تغيير المواقع والشخص، والأكيد أن الأجدر بمهمة الحفاظ على وجودها في العراق، أن توكّلها لمقتدى الصدر وحسن نصرالله.

بعد مقتل قاسم سليمانى، ربما أضاعت إيران الخيوط مع الجماعات الدينية التي تنوب عنها في العراق وسوريا واليمن وباكستان وأفغانستان، أما لبنان فوضعه مستقر بوجود وكيلها أمين عام حزب الله حسن نصرالله، مع الإشارة إلى أن إيران لا تثق بشخص واحد، وإن كان مخلصاً إلى حد الذوبان مثل حسن نصرالله.

رشيد الخيون

لقد أوضح الحزن الإيراني الرسمي أن قاسم سليمانى، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، لا يعوض بالنسبة للإدارة الإيرانية، وخصوصاً في ما يتعلق بإدارة أزمعها خارج إيران. فقد جعلوه يلتقي بالحسين في الجنة عبر صورة نشرها الموقع الرسمي للمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، ومسح المشيعون ثيابهم بتابوتهم، ويكاه بشكل علني المرشد الأعلى وبقيّة القادة.

ترك سليمانى فراغاً كبيراً في مكتب الولي الفقيه، وفي الساحات التي كان ينوب عنه فيها.

فإلى جانب لوائى الزينيين في باكستان والفاطميين في أفغانستان، ووجود مقاتلين منهما في ساحات القتال السورية، والحوثيين في اليمن، تاتي المليشيات في العراق، وهي أصعب الجماعات المسلحة التابعة لإيران، إدارة وتدبيراً، كأكثر المتأثرين بغياب قاسم سليمانى.

لذا، يبدو أن إيران من خلال الاتكال على شخصيات عربية مخلصّة لإدارة الملف العراقي، الذي يعتبر بالنسبة لإيران، أو نظام الولي الفقيه، قضية حياة أو موت، أرادت تعويض قاسم سليمانى الإيراني.

طهران لا قدرة لها على مواجهة الحصار الأميركي من دون الثروة العراقية. وما حصل مؤخراً من الضغط على الأميركيين داخل العراق يؤكد ذلك تماماً.

اختارت إيران مقتدى الصدر حليفاً ووزاعاً، بعد أن أصبح الأتباع التقليديون أقل نفعا لها، وهم المجلس الإسلامي الأعلى ومنظمة بدر وكتائب حزب الله (بعد مقتل قائدها ومؤسسها أبو مهدي المهندس) وحزب الدعوة وغيرهم.

ويأتي هذا الاختيار لأن التيار الصدري في العراق ما زال يحتفظ بقاعدة شعبية، وقدم نفسه على أساس وطني وعروبي، وكسب الشارع العراقي انطلاقاً من هذا الادعاء.

ومن أولى المهام التي أوكلت لمقتدى الصدر وتياره مهمة مزدوجة، وهي من جهة أولاً إطفاء التظاهرات

العراقية الموجهة بالأساس ضدها وضد أزمعها، ومن جهة أخرى مشاكسة الأميركيين والدعوة إلى التظاهر المباشر ضد وجودهم داخل العراق، وهذه المهمة المزدوجة ينفذها التيار الصدري عبر «المليونية» المزمع انطلاقها في يوم الجمعة من ساحات التظاهر.

إيران اختارت الصدر بعد أن أصبح الأتباع التقليديون أقل نفعا، وهم المجلس الإسلامي ومنظمة بدر وحزب الله وحزب الدعوة

غير أن ذلك لا يعني أن إيران قد باعت أزمعها الأخرى، بل بالتأكيد ستحتفظ بها، مع إعطاء الأهمية لمقتدى الصدر وتياره، مع العلم أنها لم تكن بعيدة عن جيش المهدي في يوم من الأيام، لكن كان لديها العناصر الأكثر ثقة من قبيل أبي مهدي المهندس وهادي العامري ونوري المالكي، وقد قتل المهندس، والعامري كما هو واضح مكروه عند سواد العراقيين، وانتهى رئيس الوزراء الأسبق، نوري المالكي، بتهم موجهة إليه مع تأجيل التحقيق فيها، تخص قضية سبايكر، وتسليم الموصل إلى تنظيم داعش في العام 2014، وفتح بوابات السجون للإرهابيين، وتضاف إلى ذلك قضايا الفساد الضخم التي يتهم بها أيضاً هو وحزبه الدعوة الإسلامية.

أما عن إدارة المليشيات، والشخصية التي ستحل محل قاسم سليمانى، فيُنقل أن إيران اعتمدت ذات ذلك على حسن نصرالله، الشخصية ذات العلاقة الوثيقة بولاية الفقيه، وممثل المصالح الإيرانية في لبنان، والمقاتل بأمرها في سوريا، دفاعاً عن نظام بشار الأسد.

لم يكن حزب الله اللبناني بعيداً عن المليشيات العراقية، فقد كان أحد قادته، وهو عماد مغنية، يمثل صلة الوصل معها، والمشرّف على تدريب عناصرها في سوريا، وعلى إدخالها إلى العراق، ولم تتم هذه المهام

بأمرها في سوريا، دفاعاً عن نظام بشار الأسد.

لم يكن حزب الله اللبناني بعيداً عن المليشيات العراقية، فقد كان أحد قادته، وهو عماد مغنية، يمثل صلة الوصل معها، والمشرّف على تدريب عناصرها في سوريا، وعلى إدخالها إلى العراق، ولم تتم هذه المهام

بأمرها في سوريا، دفاعاً عن نظام بشار الأسد.

لم يكن حزب الله اللبناني بعيداً عن المليشيات العراقية، فقد كان أحد قادته، وهو عماد مغنية، يمثل صلة الوصل معها، والمشرّف على تدريب عناصرها في سوريا، وعلى إدخالها إلى العراق، ولم تتم هذه المهام